الكورس الأول

محاضرة رقم (12)

* **الفلسفة السياسية عند ( ارسطو 382 – 322 ق.م )** : يعد كتاب (السياسة ) لأرسطو المؤلف الرئيس لفلسفته السياسية ، يغلب على بعض اجزائه النظرة المثالية والدعوة الى الاصلاح والبحث فيما ينبغي ان يكون ، ويغلب على الاجزاء الاخرى من الكتاب النظرة الواقعية التحليلية التي تعتمد على استقراء الاحداث التاريخية وتفسيرها تفسيراً مادياً يبين العوامل والاسباب الاقتصادية التاريخية التي تؤثر في سيرها ، وان التفاوت في الاسلوب واختلاف المضمون في هذا الكتاب ، بحسب رأي بعض الباحثين ، انما يرجع الى ان بعض اجزاء الكتاب قد كتبت في وقت متأخر نسبياً ، اي بعد ان تخلص أرسطو من أثر تعاليم أفلاطون ([[1]](#footnote-1)) . ويربط أرسطو كما هو الحال عند افلاطون السياسة بالأخلاق فلقد ذهب في كتابة " الاخلاق النيقوماخية " الى ان " من المحقق ان الخير متماثل بالنسبة الى الفرد وبالنسبة للدولة ، على انه يظهر ان تحصيل خير الدولة وضمانه هو شيء أعظم وأتم ، أن الخير خليق بأن يحب حتى لو كان لكائن واحد ، ولكنه مع ذلك اجمل واقدس متى كان ينطبق على ممالك بتمامها " ( أرسطو : الاخلاق النيقوماخية . ك 1 . ب 1 . فقرة 12 ) ويستنتج من هذا ان السياسة عند أرسطو ما هي الا الجانب الاجتماعي للأخلاق ، فهي أخلاق موسعة ، ولقد أشار أرسطو في اكثر من موضوع في كتبه ولا سيما في نهاية كتاب ( الاخلاق النيقوماخية ) ومطلع ( كتاب السياسة ) الى هذه الصلة بين الاخلاق والسياسة ، فنجده يفتتح كتابه ( السياسة ) بقوله : " كل دولة هي بالبديهة اجتماع ، وكل أجتماع لا يتألف الا لخير ، ما دام الناس – أيا ما كانوا – لا يعملون ابداً شيئاً الا وهم يقصدون الى ما يظهر لهم انه خير " ( أرسطو – السياسة – ك 1 . ب 1 – فقره 1 ) ويستنتج من هذا النص أمران : الاول : ان الدولة تهدف الى تحقيق الخير لرعاياها ، فكأن أرسطو يربط هنا السياسة بالخير اي بالأخلاق ، والثاني : ان السياسة أهم العلوم ، وأعظم الافكار ، وتحتوي على أكثر الخيرات ، وان العلوم كلها تخدمها . وقد نادى افلاطون بهذين الامرين([[2]](#footnote-2))
* **نشأة دولة المدينة عند أرسطو** : يرى ارسطو ان المدينة تقوم نتيجة العلاقات الطبيعية بين الجنسين للتناسل وبقاء النوع ، كما يدخل في قيامها ايضاً ارتباط طبيعي اخر ، يهدف الى بقاء الذات وهو الارتباط بين السيد والعبد ، ليتحقق التوازن بين القوة العقلية والقوة الجسدية ، ومن هذين الارتباطين الطبيعيين تتكون الاسرة التي توفر الثروة البشرية والثروة الاقتصادية للمدينة ، وباجتماع عدد من الاسر تتكون القرية ، واجتماع عدد من القرى تؤلف دولة المدينة ، وهي التي يتحقق بها كافة حاجات افرادها ، ومنزلة الدولة عند ( ارسطو) من حيث القيمة والصدارة المنطقية ، تفوق منزلة الفرد والاسرة والقرية ، وذلك لان الكل هو دائماً فوق الجزء ، والدليل على ذلك أنه لو فسد الكل فسدت الاجزاء بالضرورة ، وأن الفرد لا يمكنه ان يكفي نفسه حاجاته وانهُ لا يستطيع الحياة بمعزل عن المجتمع ، إما من لا يعيش في جماعة أو من يستغني عن الجماعة فهو اما بهيمة او هو إله ([[3]](#footnote-3)) . حقاً ان اساس الدولة هو ضرورة العيش المشترك ، ولكن الدولة تهدف الى غاية أسمى من تأمين العيش ، و إن غايتها هي العيش الجيد والحياة الرفيعة ، والسهر على تحلي المواطنين بالفضيلة والعدل ، والعدل ضرورة اجتماعية لان الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي ([[4]](#footnote-4)).

انواع الحكومات عند أرسطو :

الحكومة الصالحة عند ارسطو هي تلك التي تحقق سيادة القانون ، وبسيادة القانون يسود العقل ، بدون ان ينحرف بتأثير العاطفة او الهوى ، ولقد اتخذ أرسطو قاعدة للتمييز بين الحكومة الصالحة والفاسدة ، اذ عد كل حكومة يكون دستورها يقصد المنعفة العامة هي صالحة ، وكل حكومة يكون دستورها يقصد المنفعة الشخصية للحاكمين \_ هي حكومة فاسدة ([[5]](#footnote-5)).

\_ والحكومة الصالحة عند أرسطو لها اشكال مختلفة تضم عدة انواع هي :

1. الحكومة الملكية: وهي حكومة الفرد الفاضل العادل.
2. الحكومة الارستقراطية : وهي الحكومة الاقلية الفاضلة العادلة .
3. الحكومة الديمقراطية : وهي حكومة الاغلبية الفقيرة ، وتمتاز بالحرية .

**-اما الحكومة الفاسدة فهي ايضاً تحتوي على أشكال مختلفة وهي :**

1. الحكومة الطاغية: وهي حكومة الفرد الظالم.
2. الحكومة الاولجاركيه : وهي حكومة الاغنياء أو قلة الموسرة .
3. الحكومة الديماجوجيه : وهي حكومة العامة المتبعين أهواء هم ، أو حكومة الغوغاء ولقد بحث أرسطو بحثا طويلاً في كل هذهِ الانواع الصالحة والطالحة وبحث في تفاعلاتها وتطورها ، ولقد ذهب ارسطو الى ان الحكومة الملكية المطلقة ليست حكومة طيبة ، اذ ليس ثمة ما يضمن ان يعمل الملك دائما بعقل وحكمة ، ويبتعد عن الطيش والهوى ، ويرى أرسطو ان أعظم الامور خطراً ان نضع مصالح الافراد كلهم بين يدي فرد واحد ليصبح هو الامر الوحيد في الدولة ، بالإضافة الى ان الملكية تستلزم مبدأ الارث ، ومن السخف بل ومن الجنون المطبق ان يقبل الشعب ارادة كائن لا يعرفون عنه شيئاً بعد ، ويعتبرون هذهِ الارادة قانونياً ، وهم يجهلون فيما اذا كان هذا الوريث للعرش حكيماً ام مجنوناً .

اما الحكومة الارسقراطية التي يمثلها الحاكم الفيلسوف (عند افلاطون) او الاقلية الفاضلة العادلة ، فليس ثمة ما يظمن ايضا ان تعمل دائما على تحقيق المصالح العامة ، دون ان تنحرف فتهتم بمصالحها الخاصة كمل يرى أرسطو .

ان أفضل الدساتير عند أرسطو هو ما يجعل جميع اعضاء الدولة مواطنين ، والحكومة الديمقراطية هي خير حكومة ، وهي عنده الجمهورية المعتدلة الفاضلة

التي تحقق مبدأ الاخلاق الاساسي ، وهو مبدأ الوسط في كل شيء ، ويتحدث أرسطو عن الحكومات الفاسدة، فيذكر ان الحكومة الديماجوجية لا تلتزم بمبدأ أو قانون ، وانما يتسلط على الحكم فيها مجموعة من العامة الغوغاء الدهماء ، فلا تكترث بالحكماء ، ولا تقيم وزناً للقيم أو المعارف ، ولا تشجع البناء الفكري او المادي ،

اما الحكومة الاوليجاركية ، فلا تعبأ إلا بمصالحها الخاصة وتؤثرها على المصلحة العامة ، ولا تهتم الا بكل ما يسبب لها الثراء الفاحش والغنى العريض ، ولا تقيم وزناً للحكماء أو الفلاسفة ، وتمحى الخصال الاخلاقية والفضائل ، وينتهي الامر بها الى تفتيت المجتمع الى قسمين : غني وفقير يكيد كل منهما الى الاخر ، اما الحكومة الطاغية فقد افاض ارسطو في وصفها ووصف حيل أصحابها للاحتفاظ بالحكم ، فمن وسائلهم في ذلك: " القضاء على كل تفوق ، والتخلص من الرجال أولى الباب ، ومنع الفوائد العامة والاجتماعات ، وحظر التعليم وكل ما يحث الى التنور ... وعمل كل ما من شأنه ان يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضاً، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة ... والعلم بكل ما يُقال وكل ما يفعل من جانب الرعايا... وأن يبعثوا ... أناساً سماعين في الجماعات وفي المجلس ، وان يبذروا الشقاق والنميمة بين المواطنين ... وافقار الرعايا حتى لا يكلفهم حرسهم شيئاً من جهة ، ومن جهة أخرى ان الرعايا وهم في شغل لتحصيل قوت يومهم لا يجدون من الوقت الذي يتآمرون فيه ... والطاغية يقرر الحرب ليشغل بها نشاط رعاياه، ويلزمهم الحاجه المستمرة الى رئيس حربي ... ومن عادة الطاغية ايضاً ان يدعو لمائدته وان يقبل في بطانته الخاصة أجانب باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين ، فإن هؤلاء عنده اعداء له وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على ان يعملوا ضده " ، ويمكن بلورة الغاية الدائمة من الطغيان في الأصول الثلاثة الاتية "

**الأول :** خفض المستوى الاخلاقي للرعايا، لان النفوس الضعيفة لا تفكر ابداً في الائتمار.

الثاني : إعدام الثقة بين المواطنين.

**الامر الثالث :** اضعاف الرعايا وافقارهم لان المرء لا يكاد يحاول امرآ اذا ما كان ضعيف وفقير ، وبذلك لا يتصدى للقضاء على الطغيان ([[6]](#footnote-6)) .

1. () مطر ، اميرة حلمي ، مصدر سابق ، ص 41 – 42. [↑](#footnote-ref-1)
2. () محمد ، على عبد المعطي – ومحمد ، محمد علي – السياسة بين النظرية والتطبيق – ص 80-81 . [↑](#footnote-ref-2)
3. () مطر ، اميرة حلمي – مصدر سابق – ص44. [↑](#footnote-ref-3)
4. () محمد ، علي عبد المعطي ، ومحمد ، محمد علي – مصدر سابق ، ص82. [↑](#footnote-ref-4)
5. () المصدر السابق ، ص 87 . [↑](#footnote-ref-5)
6. () المصدر السابق ، ص 87-91 . [↑](#footnote-ref-6)